



الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث المستقلة

2016 م

العدد المادي والخمسون

السنة الرابعة عشر

عجز الموازنة العامة (العراق نموذجا)

أ.د- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي **الباحث محمد منعم غانم الاسدي

المستخلص

يتناول البحث موضوع التجارة الدولية في المقايضة ، عبر تجارب دولية ، التي مارست هذا النوع من التجارة وقد حققت تلك التجارب لبلدانها الكثير من المكاسب التجارية ، وتأسيساً على ذلك نرى من مصلحة العراق تبني هذا الخيار التجاري (المقايضة) ، في ظل العجز المالي في الموازنة الاتحادية بعد انخفاض سعر البرميل من النفط الخام في الاسواق العالمية ويطرح البحث مجموعة من الطرق القديمة والحديثة للتجارة في المقايضة ، وقد تناولنا الموضوع في بحثين مع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

Abstract

The search deals with the subject of international trade in barter ,through international experimnts ,which exercised this type of trade, and those experimnts has been scoring for their countries a lot of commercial gains. According that, we see for the benefit of Iraq ,we should take this trade choice (barter), under the financial deficit in the federal budget, after the low price of the barrel of crude oil in international markets. The research takes a group of old and modern ways for trade in barter, and we have been taking the subject in two topics with a lot of conclusions and recommendations .

القدمة:

قد يبدو إلى البعض أن في عالم اليوم لا توجد مقايضة بمعناها التقليدي والمتمثل بأنها التجارة دون نقود ، ولكن ليس هكذا الحال في العصر (الحديث) فالمقايضة التجارية أو معانيها الآخرة والمرادفة لها مثل التجارة المقابلة أو التجارة المتكافئة ، قد استخدمت على نطاق واسع إلى مدى قريب وذلك في عهد وجود المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي السابق) ، إذ كان هذا النوع من التجارة يمثل العمود الفقري في قيام التبادل التجاري بين أعضاء هذا المعسكر والدول الحليفة والصديقة له ، وبالطبع كانت الفلسفة السياسية تقف وراء تبني هذا الأسلوب في إقامة العلاقات

* بحث مستل من رسالة ماجستير الموسومة (المقايضة التجارية أسلوباً تجارياً لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في

العراق) مقدمة- إلى كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة القادسية

** عضو هيئة تدريس/جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد

*** طالب ماجستير

الاقتصادية والتجارية والتمثل برفض مبادئ وأسس فكرة إنشاء منطقة التجارة العالمية من قبل قادة السوفيت آنذاك .

لقد طورت الأساليب والصيغ للتعامل التجاري وفقاً للمقايضة ، بالشكل الذي يطرح عدة بدائل للتعامل التجاري بين الدول الراغبة للدخول في هذا النوع من التجارة ، بما ينسجم مع أوضاعها ، بالإضافة إلى تلك القديمة ، طرحت الأساليب الأكثر تعقيداً تلجا إليها حتى الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة عبر التعامل الداخلي بين تلك الشركات ، بما لا يتعارض مع مبدأ حرية التجارة التي تبناها المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف . وأما ما يتعلق بالعراق هو الأخر استخدم هذا النوع في التعامل التجاري من خلال الاتفاقيات الثنائية مع شركاء العراق التجاريين ، وقد بلغ عدد تلك الاتفاقيات نحو (98) اتفاقية ثنائية تجارية موزعة ما بين الدول الاشتراكية والدول النامية وحتى مع الدول الغربية (الصناعية) ، وكما هو معروف ان نهج الدول قبل عام 2003 كان مستنداً على الأفكار الاشتراكية التي سادت مع تطلعات حركات التحرر من السيطرة المباشرة للدول الكبرى ودفع هذا التقارب الفكري مع مجموعة الدول الاشتراكية والدولة العراقية آنذاك إلى إتباع المقايضة في تعاملاته التجارية وأخذت نطاقاً واسعاً في الثمانينات القرن المنصرم وفي أجواء حرب الخليج الأولى . وبعد التغيير الجذري للنظام السياسي والاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 ومحاولة النظام الجديد للإدماج في النظام الرأسمالي لم تسمح الظروف التي عاشها العراق بعد بروز ظواهر التنافس السياسي بين الفرقاء في العملية السياسية ، بعد ان شهد ارتفاع في سعر النفط الخام ، ولكن لم تهتم الدولة بشكل لائق في رسم السياسات الاقتصادية بشكل خاص ، وكان الجميع غافلاً عن الحقيقة السعوية لأسعار النفط الخام في العالم غير المستقرة ، بعد ان شهدت المنطقة أحداث سياسية في ظل ما يسمى بالربيع العربي ، استخدم النفط كأداة الصراع ، وانخفض سعر البرميل الواحد إلى ما دون (40) دولار ، الأمر الذي انعكس على الموازنة الفيدرالية السنوية للحكومة العراقية، وفي ظل التوقعات في استمرار العجز في الموازنة دفعتنا الى طرح خياراً اقتصادياً لتخفيف من ذلك العجز عبر تبني أسلوب المقايضة التجارية للعراق

مشكلة البحث

تعاني الموازنة العامة في العراق من عجز مالي خصوصاً في السنوات الأخيرة ، بسبب اعتمادها الرئيس على عوائد الصادرات النفطية ، على نرى في تبني أسلوب المقايضة محاولة للتخفيف من وطأة ذلك العجز .

فرضية البحث

إن إتباع أسلوب المقايضة في التجارة الخارجية للعراق كفيل بتحقيق نتائج ايجابية قادرة على ضمان التنوع في الاقتصاد العراقي وتخفيض عجوزات الموازنة العامة في ظل التغيرات المستمرة في الأسعار العالمية للنفط الخام.

هدف البحث

يهدف البحث إلى اتباع أسلوب المقايضة التجارية وما يتضمنها هذا الأسلوب من مقترحات تلائم اقتصاد العراق وتجارته الدولية وضمان علاقاته الاقتصادية مع دول العالم

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: - المفاهيم والمكاسب إلى المقايضة التجارية

المبحث الثاني: - تناول المبررات والأساليب المقترحة للمقايضة التجارية في العراق

المبحث الأول المفاهيم والمكاسب إلى المقايضة التجارية

أولاً- الدوافع لقيام المقايضة التجارية

إن الدوافع التي تجعل من البلد العمل بالمقايضة التجارية عديدة ومتنوعة فبالنسبة لبلدان الكتلة الشرقية (سابقاً) هناك دوافع سياسية واقتصادية واسعة مسيطرة , وينظر إلى المقايضة التجارية على أنها وسيلة فعالة تؤدي إلى إحكام السيطرة على التجارة الخارجية إذا إتھا تحقق التوازن التجاري مع بلدان معينة, وقد تكون وسيلة ناجحة في انجاز أهداف تتعلق بقطاعات خاصة وهناك حوافز دفعت الدول النامية للعمل في المقايضة التجاري وهي حوافز مالية تسويقية أو التنموية , إذ إن المقايضة مع الدول النامية كانت في صعود منذ سنة 1982 وقد استمر بعد هذا التاريخ بالمنوال نفسه , أما الأسباب التي دعت هذه الدول لذلك كثيرة ومتنوعة , فالكساد الاقتصادي , وتدهور أسعار السلع , ومشكلة المديونية في هذه الدول خلقت ظروفاً صعبة جداً وفتت حائلاً دون استمرار علاقاتها التجارية القائمة على أساس السلع مقابل النقود , فالمقايضة التجارية هي وسيلة لتخفيف بعض مشاكل هذه الدول . وبالإمكان تقسيم الدول النامية المشتركة في مجال المقايضة التجارية إلى مجموعتين:

- الأولى هي الدول التي تسعى الحصول على الاستيرادات
- والثانية التي تسعى إلى بيع صادراتها

فبعض الدول النامية تواجه نقصاً حاداً في العملة الأجنبية وحواجر تقف حالاً دون حصولها على أشكال التمويل التقليدي ، فتنظر إلى المقايضة التجارية على أنها وسيلة لتمويل التجارة في تغطية استيرادها ، والبدايل المتاحة لهذه الدول تُعد محددة جداً ، والدول الأخرى تواجه نقصاً أقل حدة بالنسبة للعملة الأجنبية وإنها لا تزال قادرة على الاقتراض ، وينطبق هذا بشكل خاص على الصفقات التجارية التي تحتوي على شراء مقابل.

وفي الجانب التطبيقي قد تلجا الدول النامية إلى إدماج العناصر التي ورد ذكرها في الحالتين أعلاه معاً ، وفي بعض الأحيان تسعى هذه الدول إلى تحقيق أهداف أخرى ، كهدف تحقيق التوازن لموازن مدفوعاتها ، أو الحصول على خبرة ومعدات من خلال نقل التكنولوجيا⁽¹⁾.

وهناك خطأ شائع الاعتقاد بأن المقايضة التجارية خالية من النقود ، ولو أنها كذلك في قليل من حالات المقايضة الكلاسيكية ، إلا أنها في الحالات الأخرى الكثيرة تستخدم النقود فيها ، واهم نقطة ترد حول المقايضة التجارية هي أنها تهدف إلى الموازنة الجزئية لنفقات أي بلد من العملة الصعبة ، وقد ساهم النفط في تطوير الأخذ بالمقايضة التجارية خلال عقد الثمانينيات من لقرن الماضي إذ واجهت العديد من الدول المصدرة للنفط مشاكل مالية خلال مدة الفائض النفطي ، مما دفعها إلى عرض النفط في المقايضة التجارية كوسيلة للتخفيف عن كاهلها خلال تلك المدة ، ويمكن تلخيص الدوافع التي تقف وراء تبني العمل بالمقايضة التجارية إلى ميلأتي :

1- الدوافع المالية

إن الدوافع المالية التي تدعو إلى ممارسة المقايضة التجارية تكون في الأساس مرتبطة بعدم قابلية الدول النامية على تمويل استيرادها بواسطة الوسائل التقليدية ، ففي حالة استنفاد البلد احتياجاته من العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى جانب كونه غير مؤهل للاقتراض دولياً (عند امتناع مؤسسات الاقتراض الوطنية المختلفة منحه غطاء لاقتراضه) عندها يجب على تلك الدولة ان تبحث عن وسائل غير تقليدية لتمويل استيراداته ، وتعتبر المقايضة احد تلك الوسائل المتاحة ، وهي في أغلب الحالات تكون وسيلة لتمويل التجارة .

2- الدوافع التنموية-

قد تلجأ الدول النامية إلى إقحام المقايضة التجارية كمحاولة منها لإقناع الأطراف المتاجرة معها في الدول الأخرى على توفير المساعدة لبرامج تنميته خاصة في مجال التنمية الصناعية⁽²⁾

ثانياً- المكاسب من المقايضة التجارية

يكون من الملائم جداً الوقوف على مدى المكاسب المتحققة من المقايضة التجارية التي تجري بين الدول , إذ غالباً ما يشاع بين الناس البسطاء ان المقايضة مفيدة للجهة التي تتبناها اصحاب الجهة الأخرى التي لا تؤمن بها , ولكن ليس بالضرورة دائماً , فالتجارة الدولية حسب آراء ريكاردو افترضت ان البرتغال هي أفضل حالاً في الميزة النسبية من انكلترا في كلا من النسيج والنبذ , ولكن قيام التجارة والتخصص كان في صالح الدولتين إذ اصبح لديها المزيد من السلعتين , ويمكن توضيح المكاسب المتحققة من المقايضة التجارية وكالتالي:

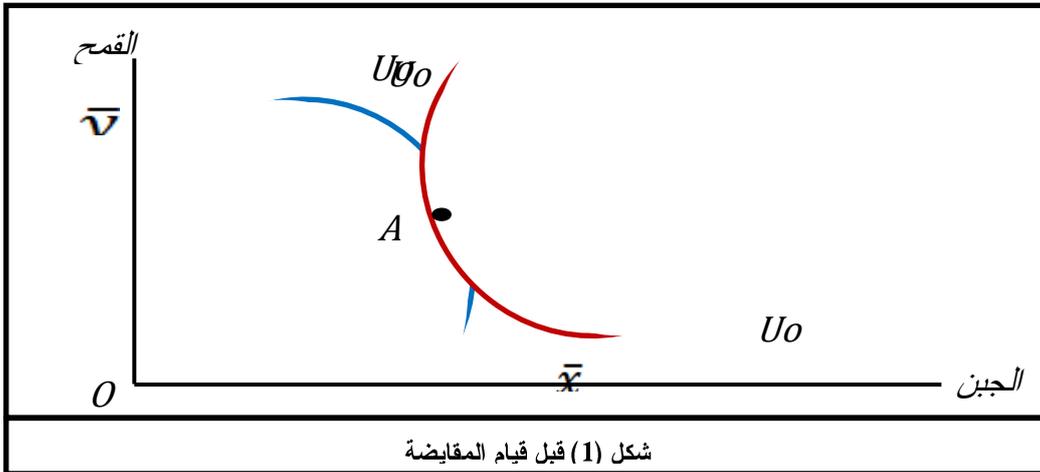
1- وجود دولتين (أمريكا والدنمارك)

2- وجود سلعتين (القمح , الجبن)

3- تماثل التفضيلات للمستهلكين

- قبل قيام المقايضة

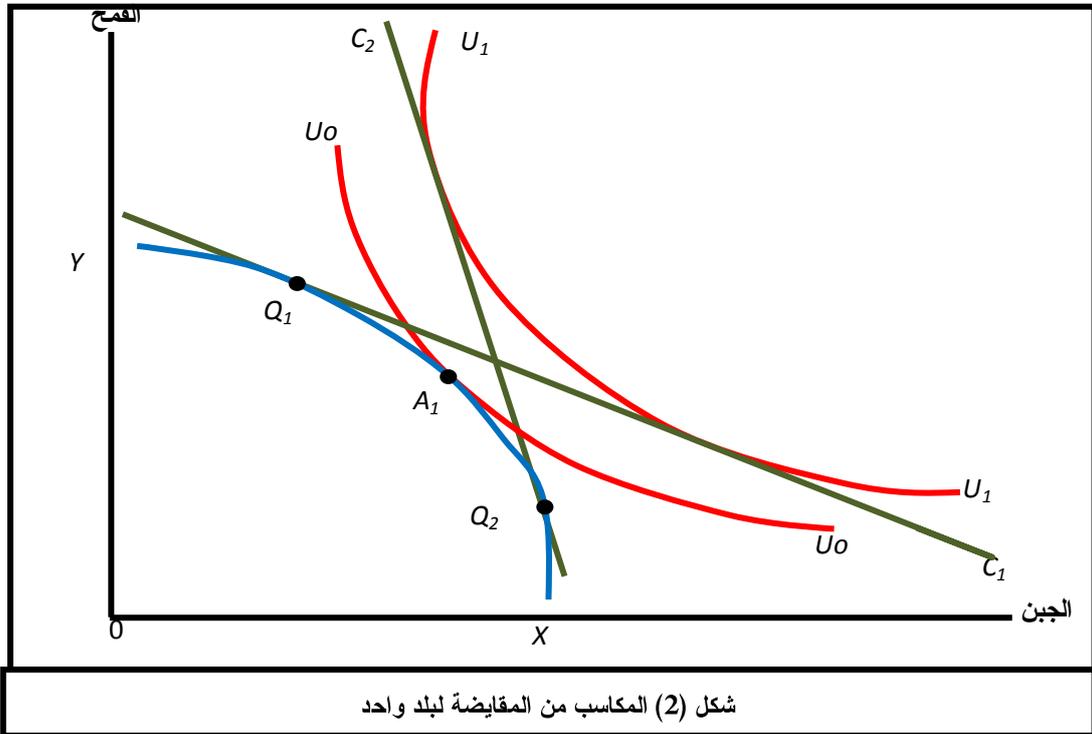
نفترض وجود سلعتين (القمح والجبن) ودولتين (الدنمارك وأمريكا) ومن الشكل (1) الذي يبين أي من الدولتين ولنفترض إنها دولة مثل الدنمارك , لديها منحنى إمكانية إنتاج من السلعتين ومنحنى منفعة (دون القيام بالمقايضة) ونحصل على منفعة عند منحنى (u_0, u_0) الذي يمثل التفضيلات للمستهلكين وعندما يلمس هذا المنحنى (منحنى إمكانية الإنتاج) عند النقطة (A) تحصل حالة الاكتفاء الذاتي من الجبن والقمح.



شكل (1) قبل قيام المقايضة

Source : Jaues R. Markusen , And others , International Trade theory And Evidence , Interational Editions, McGraw – Hill, 1995, p.53.

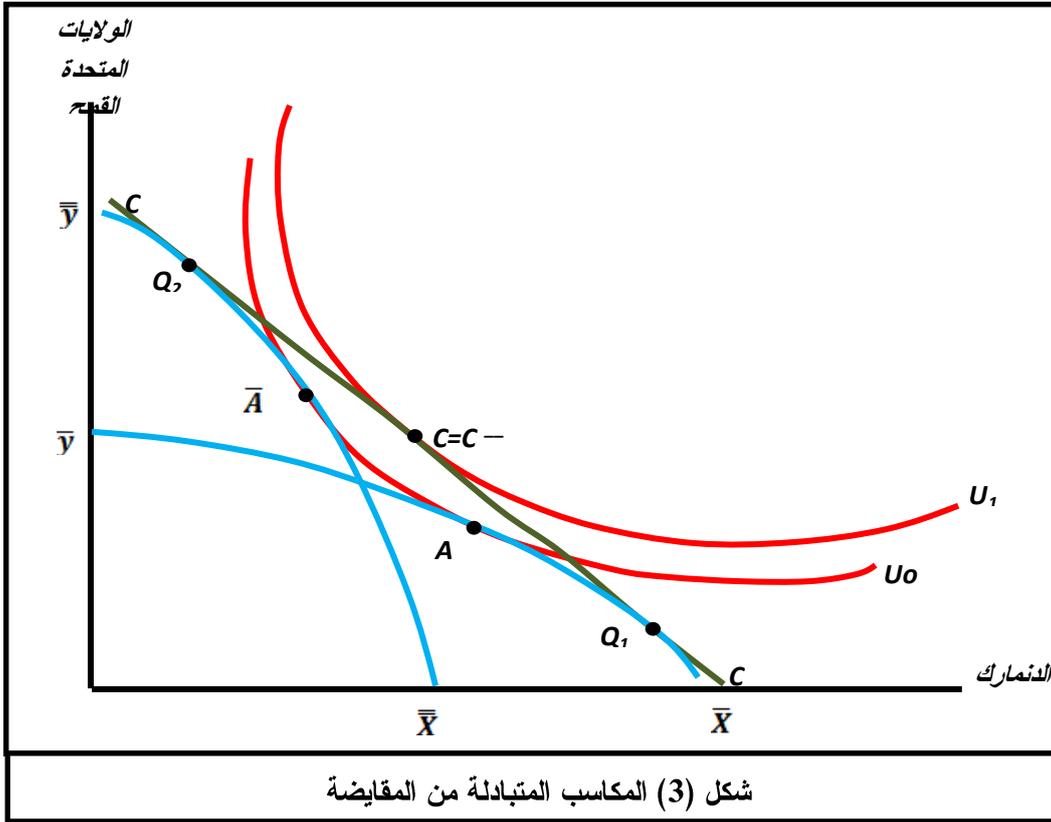
وتحت فرضية وجود عدة أشكال للمقايضة التي تجري بين الدول ، لذلك لا نستطيع أن نحدد الكميات المعدة للمقايضة والتبادل بين الدول تين، ومن الشكل السابق نلاحظ مرة أخرى نقطة الإكتفاء الذاتي (A) لإحدى الدولتين (الدنمارك)، ولكن عندما تقرر كل من الولايات المتحدة والدنمارك بإجراء المقايضة التجارية فيما بينهما وفق أحد الصيغ التي يتفق عليها كلا الدولتين نفترض إن الشكل (2) يمثل الجهاز الإنتاجي إلى دولة الدنمارك أيضا، وإن هناك خياران للتجارة الدولية إمامها الانتقال من المنحنى (OU) إلى المنحنى (U1) ، وهذا يرجع إلى قدرة الدنمارك على القيام بالمقايضة بوحدة من الجبن مقابل وحدات من القمح من الولايات المتحدة ما عدى حالة الاكتفاء الذاتي عند نقطة (A) والوضع الجديد يجعل من الدنمارك في حالة أفضل وهذا يعني مكاسب لها في المقايضة (C1) أو مقايضة القمح مقابل الجبن عند مستوى (C2) والشرط الوحيد أن السعر العالمي يجب ان يختلف عن سعر الاكتفاء الذاتي، وهذا مفيد لمعرفة ما هي السلعة التي يتم مقايضتها (تصديرها) مقابل السلعة التي يحصل عليها (استيرادها).



Source :James R .Markusen. and others,international trade theory and evidence ,International Editions,MCGraw-Hill,1995.p.65.

- حالة قيام المقايضة

بعد قرار كل من الدولتين، الدنمارك والولايات المتحدة إجراء المقايضة، أصبح الوضع الجديد يشير له الشكل (3) والذي يوضح أن منحنى الناتج (\bar{y} \bar{x}) يمثل الدنمارك وهي تنتج وتستهلك عند النقطة (A) من الجبن والقمح، في حين يمثل منحنى الناتج (\bar{Y} \bar{X}) الولايات المتحدة والتي تنتج وتستهلك عند النقطة (A)، وتقف الرغبة في المقايضة وفقاً للميزة النسبية لوفرة عناصر الانتاج.



Source: and evidence thors trade interuational, others R.markusen,and James : Hill.1995.p.63 ditions.MCGraw E luterational

ويلاحظ إن هناك مكاسب متبادلة عند قيام المقايضة التجارية بين البلدين عند معدل التبادل (CC)، إذ أصبح لدى الدنمارك المزيد من الجبن المنتج محلياً والقمح الذي تم مقايضته من الولايات المتحدة مقابل الجبن المصدر إلى الأخيرة.

والحال نفسه بالنسبة إلى الولايات المتحدة , إذ يصبح لديها المزيد من السلعتين , ويحصل ذلك في ظل تماثل التفضيلات للمستهلكين المحليين في كلتا الدولتين يؤدي إلى السماح لها بلوغ أقصى إشباع متماثل عند النقطة $(C = C)$.

ثالثاً. تجارب تاريخية في المقايضة التجارية (تجربة الاتحاد السوفيتي)

هنالك العديد من الدول التي مارست المقايضة التجارية ولا تزال هذه التجارة تمارس في الوقت الحاضر إلى جانب التجارة التقليدية ومن هذه الدول هي الاتحاد السوفيتي (سابقاً) , مما أدى بالقول ان الأغاز الأكثر لفتاً للنظر في اقتصاد الاتحاد السوفيتي (السابق) تتمثل في صعود تجارة المقايضة , الذي يتم دفع السلع المتنوعة بسلع أخرى بدلاً من استخدام العملة النقدية , وخاصة في مجال التجارة الدولية بين دول مجلس التعاضد الاقتصادي (السابق) (Economic Assistance Mutual Council) .

وكانت سياسة الاتحاد السوفيتي (آنذاك) كانت تدار بالحكم الشمولي (التخطيط المركزي) وكان محرك التجارة الدولية هو الاكتفاء الذاتي , وبالنسبة للاتحاد فان التجارة كافية لتأكيد الانجاز أو التنفيذ لخطتها الاقتصادية . فلبد يستورد من اجل التصنيع ويصدر من اجل مواصلة الاستيراد , وفي عام 1918 فان كلا الاستيراد والتصدير هما اقل أو دون المستويات المطلوبة , وخلال فترة الحربين العالميتين لم تحقق تجارة (السوفيت) نسبة من إجمالي التجارة العالمية , وخلال الخمس سنوات الأولى من 1928 إلى عام 1932 فان (الاتحاد السوفيتي) , اشترى كميات كبيرة ومؤثرة من (الآلات والمعدات) من الدول الصناعية مثل ألمانيا الغربية (آنذاك) والمملكة المتحدة , مقابل بيع القمح في أسعار الكلفة لأجل شراء تلك التجهيزات من الخارج, وعلى اثر ذلك اكتسب التفوق التقني والدراية التكنولوجية . مما ساعد في إيجاد اقتصاد وميزه سياسية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين , بعد أن كانت التجارة تعاني من عجز كبير خلال المدة (1925-1932) . إذ يستخدم الذهب في توفير الائتمان التجاري لتسديد فاتورة الاستيرادات.

وبعد عام 1932 اضمحلت التجارة وانحسرت بشكل كبير على اثر الكساد والتضخم , ولكن عادت التجارة إلى التوازن عام 3519 , إما خلال الحرب العالمية الثانية فان العنصر الأكثر أهمية في علاقات الاقتصاد (السوفيتي) المساعدة في بلوغ الأعمار والتأجير من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا , وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تجارة (أوروبا الشرقية سابقاً)

خاضعة للرقابة من قبل (الاتحاد السوفيتي) وذلك من خلال احتواء تلك المنطقة في المجال السياسي المسيطر . ويشير الجدول (1) إلى تجارة المقايضة بين الدول المتحولة (الاشتراكية سابقاً) للسنوات (1966-1999) :

جدول (1)

المقايضة التجارية بين الدول المتحولة (سابقاً) للمدة (1966-1999)

التغيير %	1999	1966	السنوات الدول المتحولة
0.0	2.9	2.9	أرمينيا
1.1-	4.0	5.1	أذربيجان
0.8	13.9	13.1	بلاروسيا
0.2	4.2	4.0	بلغاريا
11.1	32.8	21.7	كرواتيا
- 0.5	3.3	3.8	الحيك
- 1.4	4.1	5.5	استونيا
- 1.6	5.2	6.8	جورجيا
- 0.9	0.8	1.7	المجر
- 2.8	17.9	20.7	كازاخستان
0.9	17.4	16.5	غريغستان
-0.1	2.8	3.1	لتوانيا
- 3.3	26.3	29.6	مولدافيا
0.8	4.7	3.9	بولندا
-1.3	7.3	8.6	رومانيا
0.6	24.1	23.5	روسيا
0.0	19.2	19.2	سلوفاكيا
-1.1	16.3	17.4	سلوفينيا
3.7	24.0	20.3	اوكرانيا
13.0 -	10.2	23.2	اوزبكستان
33.7	241.4	207.2	المجموع

Source : World Baseness Environment survey, word Bank –EBRD(1990)

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المقايضة التجارية بين الدول المتحولة كانت مرتفعة في العام الأول , وتحتل التجارة من هذا النوع نسبة عالية في كرواتيا , كازاخستان , مولدافيا , روسيا , اوكرانيا , أوزبكستان , لكنها انخفضت تقريبا في معظم هذه المجموعة الدولية في عام 1999 , بعد ان تفكك الاتحاد السوفيتي .

وفي بداية عام 1948 كانت تجارة (الاتحاد السوفيتي) مع العالم الحر في حالة توازن , إذ بلغت نحو (2 مليار دولار) , وان قيمة الصادرات بلغت نحو (1.6 مليار) . أما الاستيرادات فقد بلغت نحو (1.4 مليار دولار) , واستمرت هذه الزيادة حتى عام 1953 , وتشير بيانات التجارة الدولية أن في عام 1957 ارتفاع تجارة (الاتحاد السوفيتي) مع دول العالم إذ سجلت قيمة الصادرات نحو (4.4 مليار دولار) وإجمالي الاستيرادات نحو (3.9 مليار دولار) وهذا يضع الاتحاد السوفيتي في المركز السادس باعتباره أكبر الدول المصدرة بعد الولايات المتحدة , كندا , فرنسا , ألمانيا الغربية , المملكة المتحدة , هولندا , اليابان , ويحتل المركز الثاني باعتباره من أكبر الدول المستوردة بعد الولايات المتحدة الأمريكية , ومنذ عام 1994 بدأت تجارة المقايضة في الاقتصاد الروسي بالارتفاع بعد استقرار الاقتصاد الكلي على أثر التحول من الاقتصاد الشمولي القائم على أساس التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق⁽³⁾

إن الأهمية التي تحظى بها تجارة المقايضة في روسيا الاتحادية التي تعد وريثة الاتحاد السوفيتي (السابق) تتطلب توضيح الهيكل التجاري إلى كل من الصادرات والاستيرادات وكما يأتي

1- هيكل الصادرات

تدخل ضمن هيكل صادرات الاتحاد ال روسي الكثير من السلع محل التبادل التجاري ضمن صادرات روسيا الفيدرالية والتي تتضمن تصدير النفط وزيت النفط والزيوت المستخرجة من الموارد المعدنية القارية فضلاً عن الزيوت البترولية و سلع أخرى تتضمن منتجات زراعية إضافة إلى الفحم والوقود الصلبة المماثلة وتدخل ضمن هيكل الصادرات كل من الحديد والنحاس والنيكل . ويبين الجدول (2) هيكل صادرات الاتحاد الروسي للمدة (2011-2013) بملايين الدولارات الأمريكية.

جدول رقم (2)
هيكل صادرات روسيا الفيدرالية للمنتجات (2011.2013)

2013		2012		2011		السنوات الهيكل
نسبة %	مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	
32.93	173669.6	34.47	180929.7	33.20	171686.2	1-نفط ومشتقاته
20.75	109415.4	19.74	103624.2	17.69	91480.4	2-زيتون نفطية وزيتون معدنية قارية
14.15	74639.1	13.11	68834.6	13.47	69673.3	3-غازات نفطية وغيرها من الكربونات الغازية
2.50	13208.2	2.42	12711.3	10.83	56023.8	4-منتجات بتروكمياوية
2.24	11821.2	2.48	13014.7	2.19	11372.3	5-الفحم ووقود مماثله للفحم
1.22	6471.4	1.49	7868.2	1.49	7720.4	6-سلع نصف جاهزة من الحديد اوغير سبائك الصلب
1.16	6132.8	1.20	6334.0	1.30	6755.1	7-الالمنيوم
0.94	4969.3	0.88	4655.3	0.72	3724.7	8-الماس
0.68	3626.4	0.70	3721.1	0.86	4486.6	9-النيكل
0.66	3482.7	0.86	4524.0	0.71	3671.2	10-القمح
22.77	119829.8	22.65	118549.3	17.54	90398.6	11-سلع أخرى
100%	527265.9	100%	524766.4	100%	516992.6	المجموع

تم إعداد الجدول بالاستناد إلى :

Source : International trade statistics year book, volume1.trade by country ,united
notious.2013.p.31.8

ويلاحظ من خلال الجدول السابق , أن النفط والمشتقات النفطية تحتل الصدارة في قائمة لصادرات الاتحاد الروسي , إذ بلغت نسبتها في عام 2011 نحو (33.20 %) وارتفعت في عام 2012 إلى نحو (34.47 %) ولكن انخفضت في عام 2013 إلى نحو (32.93 %) وبعدها تأتي الزيوت النفطية والزيوت المعدنية الذي بلغت نسبتها في عام 2013 نحو (20.75 %) وهي أعلى نسبة من الأعوام التي سبقتها .

أما الغازات النفطية والهيدروكربونات الغازية , فيلاحظ أن أعلى نسبة تصديرية لها في عام 2013 الذي بلغت نحو (14.15 %) والسلع البتروكيمياوية , فقد ارتفعت صادراتها في عام 2011 إلى نحو (10.83 %) ولكن انخفضت نسبة التصديرية في الأعوام اللاحقة , أما الفحم والوقود الصلب المماثل للفحم , فقد بلغ نسبة التصدير في عام 2013 إلى نحو (2.24 %) وتدخّل ضمن هيكل صادرات الاتحاد الروسي الكثير من السلع الأخرى غير المحددة مما يدل على تنوع هيكل الصادرات وإمكانية دخول هذه السلع ضمن التجارة الثنائية إضافة إلى التجارة الحرة .

2- هيكل الاستيرادات

يلاحظ من خلال الجدول (3) أن هيكل استيرادات الاتحاد الروسي تتركز على بعض السلع التي تضم محركات السيارات وسيارات كبيرة مخصصة للنقل , وقد بلغ نسبة الاستيراد في عام 2012 نحو (6.40) وانخفضت في عام 2013 إلى نحو (5.39) .

جدول (3)
هيكل استيرادات زوسيا الفيدرالية للمركبات (2011-2013)

2013		2012		2011		السنوات الهيكل
نسبة %	مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	
5.39	16996.9	6.40	20241.5	6.07	18590.2	1- محركات سيارات ومركبات أخرى
3.69	11629.5	3.36	10630.5	3.54	10836.7	2- أدوية ومستلزمات طبية
3.64	11488.9	3.42	10827.5	2.87	8787.2	3- قطع غيار سيارات واكسوارت مركبات
0.53	1700.5	0.44	1417.9	9.11	27902.9	4- سلع أساسية غير مصنفة
2.44	7685.1	2.31	7335.1	2.52	7738.8	5- أجهزة اتصالات هاتفية وأجهزة كهربائية
1.54	4864.6	1.84	5827.8	1.71	5260.4	6- الآلات الذكية أو (الريپوت)
1.28	4060.5	1.21	3829.2	0.95	2927.6	7- هياكل سيارات (أجره أو سيارات أخرى)
0.97	3072.2	1.17	3718.7	1.03	3176.0	8- جرافات ونسافات وحفارات متطورة ضخمة
0.93	2950.2	1.20	3808.4	0.82	2511.3	9- سيارات نقل البضائع (الحمل)
0.81	2551.3	0.96	3041.2	0.77	2369.5	10- سلع ومعدات ضخمة تستخدم في البناء
78.72	247945.4	77.69	245515.1	70.61	215990.9	11- سلع أخرى
100%	134945.1	100%	316192.9	100%	306091.5	المجموع

تم إعداد الجدول بالاستناد إلى :

Soures :International Trade statistics year book ,volume1.trade by country ,united notious.2013.p.319.

ولكن يلاحظ ارتفاع نسبة استيراد الأدوية ، فقد بلغت نسبة الاستيراد في عام 2011 إلى نحو (3.54%) وانخفضت في عام 2012 نحو (3.36%) ولكن ارتفعت في عام 2013 إلى نحو (3.69%) ، ويأتي استيراد قطع غيار المحركات واكسوارت السيارات في المرتبة الثالثة في هيكل الاستيرادات ، إذا يلاحظ ارتفاع معدل استيرادها هي الأخرى فقد بلغت في عام 2013 نحو (3.64%) ، أما الأجهزة الكهربائية وأجهزة الاتصالات الهاتفية فتأتي في المركز الرابع من هذا التصنيف الذي بلغت نسبة استيراداتها نحو (2.44%) في عام 2013. وتضم قائمة استيرادات

الاتحاد الروسي، الآلات لمعالجة البيانات التلقائية (الآلات الذكية أو الروبوت) وأجهزة الكمبيوتر وغيرها , أما استيرادات السيارات فأنها في زيادة مستمرة وأعلى استيراد لها عام 2013 أذ بلغ نحو (1.28%) وهي تضم سيارات الأجرة وهياكل السيارات , وتضم أيضا السيارات المتوسطة الحجم , ويستورد الاتحاد الروسي أيضا السيارات الكبيرة والمتطورة والتي تدخل في العديد من أعمال البناء وتمثل بالحفارات والكاشطات والجرافات العملاقة وسيارات الدفاع المدني والمصفحات وغيرها . وبلغت أعلى نسبة استيراد لها في عام 2012 نحو (1.17%).

المبحث الثاني- المبررات والأساليب المقترحة لتقايضة التجارية في العراق أولا : المبررات :

في مقدمة الأسباب التي تدفع إلى اللجوء لإستخدام أسلوب المقايضة التجارية هو ضعف المالية العامة , نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي إلى الصدمات التي لم يتحسب لها من قبل القائمين على الشأن الاقتصادي العراقي ، بعد أن ا فقد الانتباه حالة الوفرة المالية خلال المدة (2007-2009) في تحسين أداء الاقتصاد العراقي عندما تحسنت أسعار النفط وبلوغ سعر البرميل الواحد أكثر (140 دولار) . أما أهم الانجازات التي تسوقها هذه الدراسة إلى استخدام أسلوب المقايضة التجارية هي:

1 - عجز الموازنة العامة تمهيد.

لقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى العديد من الأزمات والحروب التي أثرت سلباً على الاقتصاد العام وانعكست تلك الظروف على تأخير مسيرته التنموية بشكل عام والاستثمارية بشكل خاص , فمن خلال الموازنات السنوية يتضح لنا أن الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً من خلال اعتماده على الإيرادات النفطية , والذي جعل منه يبتعد كثيراً عن الاهتمام بالمستقبل الاقتصادي وإلغاء مبدأ العقلانية في الإنفاق العام وتخصيص الموارد الاقتصادية , ويمكن تحليل الموازنة الفيدرالية العراقية وما تتضمنه من الإيرادات والنفقات العامة وكما يلي:

الإيرادات العامة

يعتمد الاقتصاد العراقي على مجموعة من الإيرادات السنوية والتي تضم عدد من المصادر سواء كانت استخراجية مثل النفط الخام والمعادن الأخرى أو مصادر سيادية مثل الرسوم والضرائب أو غير ذلك , على سبيل المثال العوائد التي يجنيها القطاع العام وهي العوائد السلعية والخدمية ,

ولكن الواقع يشير الى اعتماد جانب الإيرادات في الموازنة العامة العراقية على الإيرادات النفطية بشكل أساسي وخمول باقي الإيرادات الأخرى أو عدم الاهتمام بها فالإيرادات النفطية تمثل ثلثي إجمالي الناتج المحلي منذ عام (2004) وحتى الأعوام التالية⁽⁴⁾

أولاً: الإيرادات النفطية

يعد القطاع النفطي المصدر الرئيس في عملية التمويل إلى الموازنة العامة الاتحادية في العراق ، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الحكومات العراقية تهتم بالقطاع الاستخراجي لغرض استدامة هذا المورد المالي الرئيس نظراً لما يوفره من الإيرادات العامة للقيام بإعداد الموازنة الاتحادية بعد دراسة الحاجات الأساسية للقطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويشير الجدول (4) إلى الأهمية النسبية للنفط في الموازنة العامة للعراق في المدة (2004-2014).

جدول (4)

أهمية الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للعراق (2004-2014)

البيان	إجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار)	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات غير النفطية (مليون دينار)	نسبة 1:2	نسبة 1:3	معدل نمو الإيرادات النفطية
السنوات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	32,988,850.0	32,593,011.0	395,839.0	%98.80	%1.19	-----
2005	43,740.0 , 40	39,448,514.0	987,226.0	%97.55	%2.44	21.03
2006	49,055,545.0	46,873,201.0	2,182,344.0	%95.55	%4.44	18.82
2007	54,964,850.0	51,949,251.0	3,015,599.0	%94.51	%5.48	10.82
2008	80,641,041.0	76,297,027.0	4,344,014.0	%94.61	%5.38	46.86
2009	55,243,526.0	50,190,202.0	5,053,324.0	%90.85	%9.14	- 34.21
2010	70,178,223.0	63,594,168.0	6,584,055.0	%90.61	%9.38	26.70
2011	103,989,089.0	103,061,762.0	927,326.4	%99.10	%0.89	62.06
2012	119,817,224.0	111,326,166.4	8,491,057.6	%92.9	%7.08	8.01
2013	113,840,076.0	105,695,824.7	8,144,251.3	%92.84	%6.08	-5.05
2014	105,553,850.0	98,511,504.0	7,042,346.0	93 % .32	%6.67	-6.79

المصدر : تم إعداد الجدول بالاستناد إلى:

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة.

يتضح من خلال الجدول السابق أهمية الإيرادات النفطية في الموازنة العامة العراقية ، وإن الأرقام المطلقة لقيمة الإيرادات النفطية تشير إلى تحسن وارتفاع ما عدى عام 2009 ، واستمرت

الزيادة حتى عام 2012 ، ولكن بعد هذا العام بدأت بالانخفاض ، إذ نلاحظ إن عام 2004 بلغت هذه النسبة نحو (98.80%) وهذا يعني اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية مع انخفاض نسبة الإيرادات غير النفطية إلى نحو(1.19%) ، واستمرت الزيادة في الإيرادات النفطية حتى عام 2008 الذي بلغت فيه النسبة نحو(94.61%) وبمعدل نمو نحو (46.86) ، ولكن بعد هذا العام وبالتحديد عام 2009 انخفضت هذه الإيرادات فكانت النسبة نحو (90.85%) وبمعدل نمو سالب (-34.21) ، هذا الانخفاض جاء نظراً لارتباط إيرادات النفط الخام العراقية بالسوق العالمية ، إذ كان للآزمة المالية أثراً واضحاً على تراجع الإيرادات النفطية وانخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي ، فهذا الانخفاض الحق الضرر بالإيرادات العامة للعراق، ومن اضطرت الحكومة العراقية إلى زيادة العجز في الموازنة 2009 ليصل إلى ما يقارب (19) مليار دولار على إن يمول هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من موازنة عام 2008 والتي هي الأخرى كانت تعاني من عجز بمبلغ أكثر من (6) مليار دولار.

وفي عام 2010 ارتفع حجم الإيرادات النفطية إذ كانت النسبة نحو (90.61%) وبمعدل نمو نحو (26.70) ، سجل عام 2011 نسبة مرتفعة من هذا الإيرادات بلغت نحو(99.10%) وبمعدل نمو بلغ نحو (62.06) وبالمقابل انخفضت نسبة الإيرادات غير النفطية إلى نحو (0.89%) وأعلى ارتفاع في الإيرادات النفطية سجلت في عام 2012 نحو (111,326166.4) مليون دينار، وبنسبة (22.9%) من مجموع الإيرادات العامة ولكن بدأ الانخفاض التدريجي فنلاحظ إن عام 2013 بلغ معدل نمو الإيرادات النفطية بالسالب (-5.05)، وفي عام 2014 وبسبب ما تعرض له العراق من الهجوم الداعشي والتجاذبات السياسية وعوامل أخرى ، لم تشرع الموازنة المالية ، فقد ارتفعت تخصصات الإنفاق الحكومي في النصف الثاني من هذا العام لمواجهة تحديات الإرهاب الذي احتل الموصل وثلاث محافظات أخرى ، بهدف تحرير هذه المناطق ، مما يتطلب إنفاقات عسكرية وأمنية كبيرة ، إذ شهد هذا العام انخفاض في الإيرادات النفطية إلى نحو (98511504.0) مليون دينار وانخفض أيضاً معدل النمو الإيرادات إلى (-6.79) .

ويشير الجدول (5) إلى العجز والفائض في الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2014) .

جدول (5)

العجز أو الفائض في الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2014)

البيان السنوات	الإيرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	العجز أو الفائض (مليون دينار)
2004	32982739	32117491	865248
2005	40502890	26375175	14127715
2006	4955545	38806679	10248866
2007	54599451	39031232	15568219
2008	80252182	59403375	20848807
2008	55209353	52567025	2642328
2010	70178223	70134201	44022
2011	108807392	78757666	30049726
2012	119817224	105139576	14977648
2013	113840076	119127556	-5287480
2014	105386623	83556226	21830397

المصدر : تم إعداد الجدول بالاستناد إلى :

- جمهورية العراق , وزارة المالية , الموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة , دائرة الموازنة .
- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , أعوام مختلفة , صفحات متفرقة .

ويلاحظ نمو الإيرادات العامة طيلة السنوات (2004-2014) بسبب ما شهدته هذه الأعوام من ارتفاع في حجم الإيرادات النفطية كما أوضحناه سابقاً , فكان إجمالي الإيرادات العامة في عام 2004 نحو (32982739) مليون دينار, وقفزت في عام 2008 إلى نحو (80252182) مليون دينار , مما أدى إلى ظهور مخاطر أحادية مصادر التمويل للموازنة , وفي عام 2009 انخفضت تلك الإيرادات عند انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها , ولكنها ارتفعت في (2010-2011-2012) إذ شهد العام الأخير أعلى معدل بلغته هذه الإيرادات نحو (119817224) مليون دينار , وهذه الزيادة جاءت بسبب استقرار السوق النفطية العالمية , وارتفعت النفقات العامة فقد بلغت في عام 2013 نحو (119127556) مليون دينار مع انخفاض حجم الإيرادات العامة مما أدى إلى ظهور العجز في الموازنة العامة ونسبة هذا العجز بلغت نحو (-5287480) مليون دينار . نستنتج مما سبق اعتماد الموازنة العامة العراقية على الإيرادات النفطية مع انخفاض الإيرادات الأخرى مما يدل على أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي.

ثانياً الإيرادات الضريبية

تمتاز الضرائب في العراق بالتعددية فهي تجمع ما بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتمتاز الإيرادات الضريبية بمحدودية مساهمتها في الدخل القومي والسبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل منها تردي الأوضاع المعاشية وعدم الكشف الحقيقي عن الدخول والثروات المكتنزة , إضافة إلى عدم توفر المرونة في النظام الضريبي , أي بمعنى أنه غير قادر على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخلف هذا النظام في طريقة الجباية وضعف كفاءته واعتماده على الأساليب غير الكفوءة⁽⁵⁾ وفي السنوات الأخيرة نلاحظ نمو الإيرادات الضريبية المباشرة في العراق والتي تشمل ضريبة الدخل وضريبة العقار وضريبة العرصات , والجدول (6) يبين أهمية ودور الضريبة في الموازنة العامة العراقية للمدة (2004-2013) .

جدول (6)

أهمية الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة العراقية (2004-2013)

البيان	إيرادات ضريبة الدخل		إيرادات ضريبة العقار		معدل النمو السنوي	السنوات
	حجم الضريبة	معدل النمو	حجم الضريبة	معدل النمو		
2004	69031	211.69	4113.8	-33.78	423.2	383.65
2005	174224.0	152.38	8218.6	99.78	1658.4	291.78
2006	296283.1	70.05	9293.7	13.08	884.8	-46.64
2007	427631	44.33	10236.3	10.14	1076.6	21.67
2008	504055	17.86	19432.2	89.83	1476.7	37.16
2009	568220	12.72	216781.0	1015.57	1603.5	8.58
2010	671926	81.25	209625.0	-3.30	1814.1	13.13
2011	821205	22.21	213451.2	1.82	1932.3	6.51
2012	1087082	32.37	320692.1	52.58	2101.2	9.36
2013	1294588	19.08	336941.3	3.45	21232.1	1.05

المصدر : تم إعداد الجدول بالاستناد إلى :

- عباس جليل حسن العويدي , نحو آليات وأدوات جديدة لتنفيذ السياسة الضريبية في العراق, رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة القادسية , 2015 , ص 11 , ص 76 , ص 80 .

ويلاحظ ارتفاع حجم الضرائب منذ عام 2005 , إذ إن الضرائب المباشرة تشمل ضرائب الدخل والعقار والعرصات , فخلال المدة المحصورة من (2004-2013) ارتفع حجم الضرائب فضريبة الدخل في عام 2004 تقدر نحو (69.31) مليون دينار وارتفعت في عام 2005 إلى نحو (174224.0) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (152.38), واستمرت الزيادة في حجم الإيرادات

الضريبية حتى عام 2013 الذي بلغت نحو (1294588) مليون دينار , ولكن أنخفض معدل النمو السنوي إلى نحو (19.08) .

أما إيرادات ضريبة العقار , فنلاحظ نمو هذه الإيرادات في المدة المحصورة من عام (2004-2009) ففي عام 2004 تقدر إيرادات ضريبة العقار نحو (4113.8) مليون دينار , وارتفعت هذه النسبة حتى بلغت في عام 2009 نحو (216781.0) مليون دينار , وبمعدل نمو سنوي يقدر نحو (1015.57), ولكن أنخفض هذا المعدل في الأعوام الأخرى, فنلاحظ عام 2010 انخفض معدل النمو السنوي لضريبة العقار إلى نحو(3.30) , ولكن قفزت في عام 2013 إلى نحو (336941.3) مليون دينار

أما بالنسبة لإيرادات العرصات فنلاحظ الزيادة في عام 2005 الذي بلغت فيه حجم الإيرادات إلى نحو (1658.4) مليون دينار ولكن انخفضت في عام 2006 , وارتفعت في الأعوام الأخرى حتى بلغت في عام 2013 إلى نحو (21232.1) مليون دينار .

نستنتج مما سبق إن الإيرادات الضريبية في العراق ترتفع بمعدل تدريجي , ولكن هذا الارتفاع لا يرتقي إلى المستوى المطلوب فالإيرادات الضريبية لا تشكل إلا نسبة محدودة جداً من إجمالي الإيرادات العامة بسبب ما يجانيه النظام الضريبي من مشاكل عديدة, إضافة إلى إهمال الدولة هذا المورد وعدم الاعتماد عليه في توفير الإيرادات العامة.

• النفقات التشغيلية:

هي تكاليف تتحملها المؤسسة مباشرة على حساب أي مرحلة أو قسم أو وحدة إنتاجية معينة في الشركة أو المؤسسة ومثال على ذلك الإيجار , الصيانة , التأمين , رواتب الموظفين , الاستهلاك والاندثار , ونفقات أخرى.

أما النفقات التشغيلية في العراق (تعتبر سياسة الإنفاق في الدولة الريعية ومنها العراق سياسة لها خصوصيتها كونها تركز على النفقات التشغيلية أكثر من تركيزها على النفقات الاستثمارية , فقد ارتفعت تلك النفقات بشكل أصبحت عبئاً على الموازنة العامة وقيداً ثقيلاً بسبب اختلال مكونات الموازنة وما يفرضه هذا العبء في الموازنة العامة من فائض في الطلب على السلع والخدمات المستوردة (6)

- وتصنف النفقات التشغيلية في العراق حسب القطاعات إلى مايلي
- (أولاً) :- السلع والخدمات : وتتضمن الدفع للمطلوبات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات
- (ثانياً) :- الرواتب والأجور والمخصصات التي تصرف لأعضاء مجلس النواب والرئاسات الثلاثة وهي تصرف من الموازنة العامة وتتضمن أيضا ما يدفع من درجات وظيفية بالإضافة إلى الرواتب التقاعدية والامتيازات الممنوحة لأعضاء مجلس النواب.
- (ثالثاً) :- المنافع الاجتماعية : وهي تتضمن تخصيصات البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية ونفقات الإغاثة والمعونة للمهجرين وبدلات العسكريين (منتسبي وزارة الدفاع والداخلية)
- (رابعاً) :- الفوائد والبي تشمل فوائد الحولات والسندات والديوان الخارجية.
- (خامساً) :- الإعانات , وتتضمن الدعم المقدم للشركات العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية وشركات القطاع الزراعي وشركات القطاع العام.
- (سادساً) :- المنح , وتتضمن ما يدفع للالتزامات الخارجية العربية والدولية إضافة إلى المنح الموجهة للمؤسسات الخدمية والثقافية والإعلامية والجمعيات الإنسانية
- (سابعاً) :- المصروفات الأخرى , التي تشمل مبالغ تسوية الديون واحتياط الطوارئ وتعويضات حرب الكويت وتعويضات مختلفة .
- (ثامناً) :- الموجودات غير المالية :- وهي نفقات تشغيلية مثل نفقات شراء الأصول الرأسمالية المعتادة والضرورية , كسير عمل وزارة أو دائرة وما يترتب على ذلك من زيادة الإنفاق الحكومي على المباني الفاخرة, سيارات , مكاتب (7)

2- الحروب والإرهاب التي عاشها العراق :-

إن الأوضاع التي شهدتها العراق بعد سقوط النظام السياسي الحاكم عام 2003 وحتى الوقت الحاضر لم تكن أوضاعاً مستقرة , فقد تعرضت جميع المحافظات العراقية , وخصوصاً بغداد إلى خروقات أمنية وإعمال إرهابية وحشية وتفجيرات واختطافات استهدفت جميع طوائف الشعب العراقي , هدفها التخريب وتقسيم العراق من خلال ما قامت به من تهجير للسكان وسرقة حضارة العراق التراثية فخلفت الحروب آثاراً سلبية على المجتمع والاقتصاد القومي والبيئة , ويمكننا أن نبين آثارها كالاتي :

- خسائر تسببها الحروب من موتى وجرحى ودمار فى الممتلكات.
- الإضرار البيئية والإضرار بالبنى التحتية.

ج- المجاعات والإمراض والتأخر العلي والتكنولوجي

د- التأثيرات النفسية السلبية على الأفراد .

ه- استنزاف للموارد الاقتصادية والبشرية

ومن جملة ما نذكره أن العلاقات الاقتصادية التجارية للعراق مع دول العالم انقطعت لمدة زمنية طويلة للأسباب التي تم ذكرها , وخصوصاً العلاقات التجارية مع الدول الوبية والدول المجاورة .

3 - اعتماد أحادية المورد المالي :

قبل اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره ولغاية منتصف الخمسينات من القرن الماضي كان العراق بلداً زراعياً بصفة عامة وان (70%) من سكان العراق كان يقطنون في الريف وكان النشاط الزراعي يستوعب نصف القوى العاملة وان الإنتاج يسد الاستهلاك المحلي إلى حد كبير , فقد كان يصدر إلى الخارج الكثير من الحبوب والمنتجات الزراعية كالتنمر والقطن والفواكه وبعض المنتجات الحيوانية , وقد اكتشف النفط الخام في العراق قبيل الحرب العالمية الأولى واستخرج النفط من قبل شركة النفط العراقية (IPC) Iraq petroleum Company , وذلك في عام 1927 وحصلت شركة النفط البريطانية على امتيازات استخراج النفط على مدى مساحة العراق كله , وثبت الاحتياطي في الخمسينيات القرن الماضي نحو (38) مليار برميل , واستطاعت الحكومة العراقية (آنذاك) مشاركة الشركات النفطية إرباحها مما وفر عوائد كبيرة , وجهت تلك العوائد إلى تشيد السدود والنواظم وتطوير مشاريع الري وغيرها من المشاريع الإصلاحية , وهي خطوة ايجابية ورشاده في التفكير , وبعدها برز نشاط تصدير النفط الخام وخصوصاً في منتصف الخمسينيات القرن الماضي وازدادت أهمية الصناعات الاستخراجية وبروز قطاع الخدمات العامة مما زاد في الناتج المحلي الإجمالي , وظهرت أيضاً الصناعات التحويلية على الرغم من قلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي , هنا تراجع قطاع الزراعة وانخفض أداء النشاط الزراعي بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة و انخفاض دخل العاملين في هذا القطاع الأمر الذي أدى إلى , سيطرة القطاع النفطي على حجم التجارة الخارجية وكسب العملات الصعبة للبلد فقد زاد الاستيراد لسد الاستهلاك المحلي وفتحت الأسواق العراقية بابها على الخارج , مما جعل احتياجات الشعب تلبى من عوائد النفط الخام إذ بلغت تلك العوائد أكثر من (90 %) من ميزانية الدولة , وصار

الاعتماد شبه الكلي على عوائد النفط الريعية مما أدى إلى عزوف الدولة عن فرض الضرائب والرسوم وانخفاض نسبة كبيرة من الإيرادات السنوية بسبب ضخامة العوائد النفطية⁽⁸⁾ ، ويشير الجدول (7) إلى الأهمية النسبية للصادرات النفطية من قيمة الصادرات الإجمالية للمدة (2002-2014) ويلاحظ إن هذه النسبة تتراوح ما بين (94.10 إلى 99.79 %) وهذا يدل على قلة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

جدول (7)

الأهمية النسبية للصادرات النفطية من قيمة الصادرات الإجمالية للمدة (2002-2014)

البيان السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية مليون دولار (1)	قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار (2)	نسبة مئوية (3)
2002	13250	12593	95.04 %
2003	7990	7519	94.10 %
2004	18490	17751	96.00 %
2005	23697	22950	96.84 %
2006	30529	30465	99.79 %
2007	39516	39433	99.78 %
2008	63726	61111	95.89 %
2009	44276	41668	94.10 %
2010	52483	51589	98.29 %
2011	83226	83006	99.73 %
2012	94392	94103	99.69 %
2013	89742	89402	99.62 %
2014	85298	84303	98.83 %

Sources:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2008. t. 13. t. 4. t. 5.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin , 2011. t. 3. 6, 2. t. 2. 4, t. 2. 3
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, t. 3. 7, t. 2. 4. t. 2. 3.

ومع تزايد وتيرة هبوط الأسعار النفطية في السوق العالمية التي تزامنت مع مدة إعداد الموازنة العامة لعام 2015 ، هنا ظهرت مسألة التنوع الاقتصادي * في مصادر الدخل الوطني ، ليس كمهمة واهنة وعاجلة إنما هي لسد العجز الحاصل والمتوقع في موازنة الأعوام القادمة ، وإنما هي أيضا لبناء وإعادة بناء الاقتصاد العراقي وتطويره بعد الحروب المدمرة التي خاضها النظام السابق وفي الوقت الحاضر⁽⁹⁾.

وخلاصة ذلك أن العراق لم يستغل الفرصة الحقيقية بتنويع اقتصاده، لعدة اسباب منها الفساد الاداري ومحاربة المنتج الوطني وغيرها وتوضح هذه الفقرة من خلال أيجاد مؤشر لاكتشاف التجاري للعراق للمدة (2003-2013) كما يوضح جدول (8)

جدول (8)
مؤشر لاكتشاف التجاري للعراق للمدة (2003-2013)

البيان السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دينار (1)	إجمالي التجارة الكلية مليار دينار (2)	(1) : (2) (3)
2003	30	20	%66
2004	53	39	%73
2005	74	47	%63
2006	96	51	%53
2007	111	59	%53
2008	157	99	%63
2009	139	76	%54
2010	171	98	%57
2011	185	121	%65
2012	218	146	%65
2013	232	140	%60

المصدر : تم إعداد الجدول بالاستناد إلى :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة ، صفحات متفرقة
- ملاحظة : تم تقريب القيم

ويخلص من مؤشر الانكشاف التجاري** للعراق ، إن العراق كدولة نامية وتجارته منذ عام 2004 منفتحة على العالم الخارجي ، من خلال ارتفاع حجم الاستيرادات لسد النقص الحاصل من السلع والخدمات في الداخل ، فيظهر إن عام 2004 قد بلغ هذا المؤشر نحو (73%) وهي نسبة مرفعة مقارنة بالأعوام الأخرى ، ولكن انخفضت هذه نسبة المؤشر في عام 2005 إلى (63%) ، وشهد العام 2006 2007 المستوى نفسه وهي (53%) ، وفي عام 2008 نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع حجم التجارة الخارجية وبالتالي ارتفاع مؤشر الانكشاف ، وهذا جاء بسبب استقرار الأسعار العالمية للنفط الخام في السنوات السابقة ، ولكن في بعد عام 2008 انخفض المؤشر وخصوصاً في العامين (2009-2010) وهذا الانخفاض لا يدل على وجود تحسن في الصناعات المحلية أو أن المستهلكين آخذوا بالاعتماد على منتجات الصناعات الوطنية ، إنما جاء هذا الانخفاض بسبب ما تعرض له الاقتصاد العالمي من أزمة عالمية عام 2008 أن الارتفاع في المؤشر يدل على اعتماد العراق على التجارة الخارجية والعالم الخارجي لتلبية احتياجاته المحلية من خلال زيادة حجم الاستيرادات.

ثانياً، الأساليب المقترحة

في ضوء المبررات التي تدفع القائمين على الاقتصاد العراقي إلى إمكانية اللجوء إلى أسلوباً جديداً في السياسات التجارية للعراق في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها البلد، مع التنويه إلى إشارة مهمة إن هذا الأسلوب في التجارة سبق وإن العراق كان يستخدمه في الماضي ، وكان مصدراً رئيسياً في توفير مختلف أنواع السلع التي تضم السلع العسكرية والمدنية ولاشك أن هذا المقترح يأتي في الوقت المناسب نظراً لما تواجهه الحكومة الخامسة للعراق في ظل النظام (السياسي - الاقتصادي) الذي أسس ما بعد عام 2003 ، وقد تزامنت مشكلة العجز في الموازنة العامة مع المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد المالي وهذا رجح خيار المراقبة المباشرة على الفعاليات الاقتصادية بما فيها الشركات ورؤوس الأموال والسلع على الصعيد العالمي خصوصاً بعد الأزمة العالمية عام 2008 .. ومن الجدير بالذكر أن المقايضة التجارية ليس عملاً طارئاً كما يتصور البعض خصوصاً المنتجة للمواد الأولية ، فهذه الدول كثيراً ما تكون مضطرة إلى الرقابة المباشرة خصوصاً على الصرف الأجنبي المتحصل لديها من تعاملاتها التجارية لخضوعها على عامل المرونة السعرية للطلب فيما يتعلق بصادراتها من تلك المواد المتمسمة بارتفاع درجة المرونة في الأسواق العالمية المستهلكة لها ، وقلة درجة المرونة على الواردات من الخارج وخصوصاً السلع الغذائية والمواد الطبيعية ومستلزمات الصناعات المحلية

وسوف نتناول الأساليب بشقيها القديمة والمقترحة وكما يلي:

1- الأساليب القديمة.

بعد ثورة عام 1962 ازدادت أهمية الاتفاقيات التجارية الدولية كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة التجارية ولغرض تنمية حجم التبادل التجاري ففي الفترة التي أعقبت (14) تموز 1958 عقد العراق (23) اتفاقية , أما في السنوات السابقة إي قبل عام 1958 وبالتحديد عند قيام الحكم رسمياً في العراق سنة 1922 ولغاية عام 1958 عقد العراق عدد من الاتفاقيات التجارية بلغت نحو (19) اتفاقية , والسبب الذي يفسر أهمية هذه الاتفاقيات التجارية التي عقدها العراق يرجع إلى سيادة التدخل الحكومي في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل واضح منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وشيوع هذه الأفكار بعد أيجاد الحكم القائم في العراق منذ ثورة 1958 , بعد أن ساعدت الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية ما بعد الحرب العالمية الثانية , التعامل ما كان يطرح من الأفكار الاشتراكية والسياسية (آنذاك) ومن الرقابة المباشرة على العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي ومن تلك الوسائل الرقابية التعامل بأسلوب المقايضة التجارية مع الدول او المجموعات خصوصاً الاشتراكية منها⁽¹⁰⁾

• أنماط الاتفاقيات التجارية وفق الأساليب القديمة

لقد عقد العراق العديد من الاتفاقيات التجارية في الفترة ما بعد ثورة عام 1958 , واغلب هذه الاتفاقيات أبرمت مع دول العالم لم يسبق للعراق التعامل معها , وعلى سبيل المثال الدول الاشتراكية (سابقا) وبعض الدول الغربية والمحايدة (سابقا) وبعض الدول العربية , وفيما يلي توضيح أنماط الاتفاقيات التجارية العراقية مع الدول الأخرى وكما يلي

- **النمط الأول:** الاتفاقيات التجارية ذات المبادئ العامة (الاتفاقيات المفتوحة) , هي الاتفاقيات التي تنص على توفير معاملة (مبدأ أدولة الأولى بالرعاية) , مع بعض الاستثناءات كمعاملة الجار والمعاملة المقدمة للدول العربية , وتلك الامتيازات التي توفر إلى دولة أخرى تدخل في اتحاد كمركي أو اقتصادي مع احد الدولتين المتعاقبتين , أن هذه الاتفاقيات خالية من مبادئ التقييد ومن أمثلتها تلك الاتفاقيات التجارية التي عقدها العراق مع الدول الاشتراكية (آنذاك) التي تضم الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وألمانيا الشرقية والدول العربية مثل تونس والمغرب ودول أخرى مثل سيرلانكا واندونيسيا والدنمارك .

• **النمط الثاني:** الاتفاقيات التجارية ذات التحديد النسبي للصادرات والاستيرادات وقد أخذت

صغيتين :

الاولى : تكون على أساس توازن قيم الصادرات مع الاستيرادات بنسبة 100% كما هو الحال في الاتفاقية مع الصين .

الثانية: تكون على أساس تعيين حد أدنى لما يشتريه الطرف الثاني من المنتجات العراقية كما في الاتفاقيات مع رومانيا وبولندا وهنكاريا , إذا وضعت نسبة (25 %) كحد أدنى لمشترياتهم من المنتجات العراقية قياساً إلى قيمة صادراتهم إلى العراق على سبيل المثال : الاتفاق مع بلغاريا إذ وضعت نسبة 30 % على نفس النمط الوارد وهي مشتريات من النفط الخام العراقي.

النمط الثالث: الاتفاقيات التجارية ذات التحديد القيمي للصادرات والاستيرادات يتضمن هذا النمط

تلك الاتفاقيات التجارية التي عقدها العراق مع كل م ن الهند وفنلندا وباكستان واليابان , والتي يتضمن منها الحصول على الاستيرادات خصوصاً الأسلحة والمعدات العسكرية . كذلك الاستيرادات النابعة من الحاجة إلى تطوير قطاع الصناعة التحويلية في العراق ومثلت في حينها فرصة لتسويق النفط الخام بعد قرار التأميم عام 1972 وضغط الحاجة على العملات الصعبة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

• **النمط الرابع:** الاتفاقيات التجارية ذات التحديد الكمي للصادرات والاستيرادات

يتضمن هذا النمط من الاتفاقيات التجارية التي ورد في اتفاق العراق مع الصين الشعبية وألمانيا الشرقية (سابقاً) والتي تنص على تحديد كميات من الصادرات العراقية بموجب هذه الاتفاقيات مثل الكميات من (النفط الخام العراقي أو التمور والجلود والفوسفات) ويقوم الطرف الآخر برصد الكميات التي يحتاجها الاقتصاد العراقي في إقامة الصناعات والخدمات المختلفة⁽¹¹⁾.

والجدول (9) يبين التجارة الخارجية للعراق مع بعض الدول الاشتراكية (سابقاً) التي تم التعامل معها بإحدى صيغ المقايضة التجارية للمدة (1973-1990) .

جدول (9)
التجارة الخارجية للمجموعة الأولى من الدول الاشتراكية مع العراق للمدة (1973-1990)
مليون دولار

البيان السنوات	الاتحاد السوفيتي		جيكوسلفاكيا		هنكاريا		ألمانيا الشرقية	
	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات
1973	79.60	...	50.00	...	8.00	16.30	21.30	...
1974	108.40	...	56.70	...	22.30	41.90	27.90	...
1975	103.10	...	60.90	...	30.10	78.80	20.20	...
1976	83.30	...	68.80	...	43.00	67.80	48.50	...
1977	154.90	...	53.00	...	39.20	62.10	55.10	...
1978	148.30	...	63.20	...	39.30	114.50	28.80	...
1979	159.60	111.50
1980	132.40	86.00
1981	240.20	2.30
1982	300.70	2.90
1983	197.40	17.40
1984	172.40	14.90	131.70	6.70
1985	125.00	0.50	113.20	3.40	202.60	65.60
1986	183.50	1.10	62.50	1.00	188.60	28.70
1987	252.00	1.20	35.50	1.70	131.90	77.50
1988	64.40	1.90	18.00	1.40	108.80	9.70
1989	94.70	39.10	26.90	2.00	145.40	37.40
1990	84.20	0.60	4.40	29.40	26.80	12.00

المصادر : تم إعداد الجدول بالاستناد على :

- صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية (1973-1984)
جدول 71 ، جدول 72
 - صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية (1982-1992)
جدول 69 ، جدول 70
- * أن وجود العلامة التالي (.....) في جدول الصادرات والاستيرادات هي إشارة لاستخدام أسلوب المقايضة التجارية .

2- الأساليب المقترحة

من الممكن لنا استخدام أسلوب المقايضة التجارية من خلال الأساليب المقترحة حديثاً فهناك عدة أساليب نستخدم البعض منها بما يتلاءم مع حال الاقتصاد العراقي , على أن لا تقصر الحكومة إتباع المقايضة التجارية, فمن الممكن للقطاع الخاص المساهمة في هذه العملية . وفيما يلي المقترحات التي نراها مناسبة للحكومة العراقية أو القطاع الخاص وكما يلي

• التعاون الصناعي :

تعاني الصناعة العراقية من تقادم في منشاتها على مدى أربعة عقود من الزمن , ويشير الجدول (10) إلى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2014) .

جدول (10)

نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (2003-2014)

البيان السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار (1)	الصناعة التحويلية مليون دولار (2)	نسبة مئوية 1:2 (3)
2003	10621	245	2.30%
2004	33700	651	1.93%
2005	31719	597	1.88%
2006	41992	829	1.96%
2007	69556	1449	2.08%
2008	110423	1933	1.75%
2009	98987	2848	2.87%
2010	121335	3300	2.71%
2011	153032	3316	2.16%
2012	189611	3621	1.90%
2013	195382	6250	3.19%
2014	196493	6525	3.32%

المصدر : تم إعداد الجول بالاستناد إلى :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد , أعداد مختلفة .

ويلاحظ قلة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2003-2014) إذ تراوحت هذه النسبة ما بين (1.75%-3.32%) من ذلك الناتج , فخلال السنوات (2004) (2005) (2006) نلاحظ انخفاض نسبة الصناعة التحويلية والسبب في ذلك يعود إلى ما تعرضت

له البنية التحتية للقطاع الصناعي في العراق من تدمير وتخريب وتعطيل معظم المنشآت والصناعات الوطنية , وفي عام 2007 حدثت زيادة طفيفة في النسبة من الناتج المحلي , مقارنة بالأعوام السابقة التي سبقتها والتي بلغت نحو (2.08 %) من الناتج المحلي الإجمالي , والسبب في ذلك هو تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد , وفي ظل اجواء الازمة المالية العالمية فقد انخفضت هذه النسبة إلى نحو (1.75 %) إما في السنوات الأخيرة وخصوصاً في العامين 2013 و عام 2014 ارتفعت هذه النسبة إلى نحو (3.32%, 3.19%) على التوالي , وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النسبة لا تزال منفعة فاعلم مشاريع قطاع الصناعة في العراق يعاني من تعطيل وإهمال . أما إذا أرادت الحكومة العراقية اللجوء إلى هذا النوع من المقايضة باختيار دولة مستهلكة للنفط الخام ولتكن على سبيل المثال :كوريا الجنوبية , والذي يقدر استهلاكها من النفط الخام نحو (2350.3) مليون برميل يومياً , أي ما يعادل نحو (2.3%) من مجموع الاستهلاك العالمي للنفط الخام لعام 2014.⁽¹²⁾

فعلى الحكومة العراقية أن تختار السلع الصناعية أو قطع غيار صناعية أو حتى لإقامة مشروع صناعي في العراق وحسب احتياجاته, ويمكن أن يقوم هذا الأسلوب وفق الخطوات التالية :

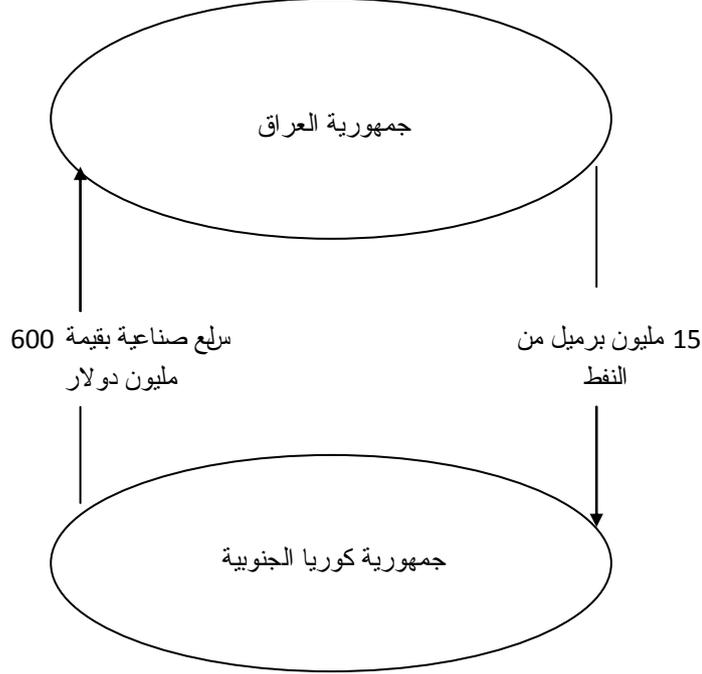
(الأولى) : تحديد مدة (15) شهراً لانجاز الصفقة التجارية .

(الثانية) : تنفذ كوريا الجنوبية الجانب المتعلق بها بتصدير كمية السلع الصناعية التي يحتاجها العراق بقيمة (600) مليون دولار الراغبين في اقتناءها .

(الثالثة) : يجري تأمين ائتمان طويل الأجل في العراق لتسديد هذه السلع الصناعية بعد قبولها بتحديد سعر البرميل مقداره (40) دولار مثلاً , أو وفق أسعار النفط العالمية الجارية وحسب اتفاق الطرفين, بغض النظر عن السعر العالمي أثناء عقد الصفقة (التعاون) وكما يلي :

- عدد البراميل النفطية مقابل قيم السلع الصناعية المقايضة:
15,000,000 دولار , قيمة البرميل النفطي مقابل السلع الصناعية
- التصدير الشهري من النفط إلى كوريا الجنوبية يقدر بنحو (1,000,000) دولار , وموزعة على (450) يوماً وهي مدة أعمال المشروع .
= 1,000,000 دولار , قيمة البرميل المصدرة إلى كوريا خلال (15) شهر .
ويوضح المخطط (1) طريقة التعاون الصناعي بأسلوب المقايضة بين العراق وكوريا الجنوبية .

مخطط (1) المقايضة بأسلوب التعاون الصناعي



المصدر : من اعداد الباحثين

• الاتفاقيات الثنائية والمتعددة

أولاً، الاتفاقيات الثنائية قبل عام 2008 .

دخل العراق الكثير من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة ومعاهدات الجامعة العربية لغرض تطبيق الأحكام التحكيمية والتي تشمل المعاهدات العربية حول التحكيم التجاري لعام (1987) واتفاقية الرياض للتعاون القضائي لعام (1983) (13). فوقع العراق عدد كبير من هذه الاتفاقيات الثنائية مع دول العالم وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات نحو (98) اتفاقية ثنائية تجارية وموزعه على : مجموعة الدول الاشتراكية ، دول نامية ودول غربية بالإضافة إلى الدول العربية وهي خلال المدة المحصورة ما بين (1968-1973) ، فضلا عن الاتفاقيات الثنائية السابقة والاتفاقيتين التي أبرمت في الجامعة العربية عام (1953) والتي تؤكد على زيادة التبادل التجاري الزراعي ، والاتفاقية الأخرى التي وقعت في عام (1964) والتي تنص على حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية ، فهذه الاتفاقيات أخذت إشكالا متنوعا ، فالبعض منها يضم اتفاقيات محددة واتفاقيات خاصة ، والأخرى اتفاقيات بدون تقييد نوعي أو كمي (14) ، فكانت الحكومة العراقية تؤكد على تفعيل دور المقايضة التجارية في التصدير والتبادل التجاري وخلال فترة الحرب (العراقية الإيرانية) وبعد فترة الحرب وبالتحديد (1980-1990) أبرم العراق العديد من الاتفاقيات الثنائية التجارية مع دول العالم (15) وأكدت هذه الاتفاقيات على تسهيل التبادل التجاري في السلع ووضع رسوم تفضليه لبعض المنتجات الصناعية والزراعية.

فالالاتفاقيات الثنائية تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للعراق سابقاً وحتى الوقت الحاضر لذلك اعتمد العراق قانون الإجراء القضائي رقم (45) لعام 1990 (16)، وفقا للقانون الذي يطبق الأحكام القضائية الأجنبية (قانون رقم 3) لعام 1928) الذي يخص الدول التي عقدت اتفاقيات ثنائية مع العراق ، والذي تطبق مبدأ المعاملة بالمثل في التجارة (17) ، كما إن العديد من هذه الاتفاقيات أخذت توفر المعاملة التفضيلية للدول المتاجرة للسلع ولكن وجود بعض الاستثناءات على سبيل المثال (18) :

- هناك ميزات وامتيازات ممنوحة إلى الأطراف المتعامدة مثل ، اتحاد الكمارك أو اتحاد التعاون الاقتصادي الإقليمي أو مناطق التجارة الحرة.
- الميزات والامتيازات التي تمنح من قبل الدول العربية

- الإجراءات التي تتخذها الدولة المتعاقدة لغرض حماية أمنها الصحي أو البيئي أو الوطني أو
- عرض تطبيق حقوقها حسب الاتفاقيات الدولية
- الميزات والامتيازات التي تمنح لأي الأطراف المتعاقدة للدول المجاورة وذلك لتسهيل التبادل التجاري .

(ثانيا) : الاتفاقيات الثنائية والمتعددة بعد 2003..

بعد تغير النظام السياسي في العراق عام 2003 اختلفت طبيعة وهيكل هذه الاتفاقيات وحسب تغير الدول فعقد العراق اتفاقيات تجارية مع دول العالم بضمنها الدول الآسيوية والدول الأوروبية والدول العربية والمجاورة .

فعلى مستوى الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والمجاورة ، لم تفعل هذه الاتفاقيات قبل عام 2003 مابين العراق والدول الخليجية⁽¹⁹⁾ . ولكن بعد هذه العام سعى العراق إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع هذه الدول إلا إن هذه المساعي لم تتكلل بالنجاح وذلك لعدم مصادقة اغلب هذه الدول على هذه الاتفاقيات⁽²⁰⁾ ، ولكن من ضمن الاتفاقيات التي وقعها العراق بعد عام 2003 هي اتفاقية اليمن التي تم المصادقة عليها من قبل الجانب اليمني ولكن توقفت هذه الاتفاقية بسبب ظروف الحرب التي تشهدها اليمن في الوقت الحاضر⁽²¹⁾ ، وان اغلب هذه الاتفاقيات تتضمن الاستثمارات في القطاع النفطي ، وفي عام 2009 وقع العراق مع الأردن اتفاقية ثنائية تجارية ، التي تؤكد على تنظيم التجارة بين الدولتين ورفع إعفاءات التعرفة والرسوم ودخلت حيز التنفيذ في عام 2013 ومن الملاحظ على هذه الاتفاقية أنها تصب في صالح الأردن من خلال ما تتضمنه هذه الاتفاقية من شرط تصريف الصادرات الأردنية فقط، أي قبول صادرات الجانب الأردني وعدم قبول صادرات العراق⁽²²⁾.

وفيما يخص الدول الأوروبية فقد عقد العراق أيضا اتفاقيات ثنائية بعد عام 2003 مع الدول الأوروبية وهي اتفاقيات متعددة^(*) ومتكاملة ، وان هذه الاتفاقيات بينت دور وأهمية القطاع الخاص ودعمها للاستثمار الخاص في العراق بالإضافة إلى الاستثمارات الحكومية ومن أمثلتها هي الاتفاقيات الثنائية التي وقعت مع فرنسا والتي تشمل الاستثمار في مجال التعاون والتعليم والنفط وغيرها ، وان مثل هذه الاتفاقيات تخدم العراق في كثير من الأمور التجارية والتعاونية والصناعية⁽²³⁾ . فهي اتفاقيات ترتقي إلى مستوى الطموح والنجاح لأنها تصب في جانب العراق بالإضافة إلى أنها أكثر جدية من خلال ما تتضمنه من دعم لما يحتاجه العراق من كافة السلع وتحقيق المكاسب الخاصة والتنسيق مع العراق، وما ينقل إليه من الدول الأوروبية من تقنية ومهارة وإدارة

في الاستثمارات والتجارة ضمن هذه الاتفاقيات . وبعد التحرك الأخير للحكومة الخامسة في العراق بعهد (العبادي) نجد بوادر عودة العراق بصورة أكثر جدية إلى الدخول لمثل هذه التجارة من خلال ما تبين من تطلعاته نحو استقطاب مزيداً من الشركات الاستثمارية الصينية للمساهمة في توسيع العمليات الاستثمارية في ظل انخفاض أسعار النفط إذ إن الصين والعراق مرتبطين بعلاقات ثنائية تجارية في مجالات مختلفة , إذ شهدت العلاقات الصينية العراقية تطورات سلسلة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في 25 / أغسطس عام 1958 واستمرت هذه العلاقات لحين دخول العراق دولة الكويت عام 1990 , إذ وقفت الصين التبادلات الاقتصادية والعسكرية مع العراق , وفقاً لقرار الأمم المتحدة منذ اندلاع حرب الخليج , ولكن بعد خطة تبادلات النفط مقابل الغذاء والدواء تحسنت هذه العلاقات بين الجانبين إذ كان الاتفاق على إن يكون تبادل اقتصادي وتجاري وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ويعد العراق رابع أكبر شريك تجاري للصين في الدول العربية في عام 2012 إذ بلغت القيمة التجارية الثنائية نحو (17.568) مليار دولار , مقابل ذلك استوردت الصين من العراق النفط الخام الذي يقدر نحو (15.68) مليون برميل .

وفي 22/12/2015 وقع العراق خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والدبلوماسي وفي مجال الطاقة أيضا , إذ إن هذه الاتفاقيات تنص على مايلي:-

- الاتفاقية الأولى : تنص هذه الاتفاقية على التفاهم بشأن المشاركة ببناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير من خلال استعداد البلدين في تعزيز التعاون العلمي في مختلف المجالات في إطار المشاركة الثنائية بما يحقق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك
- الاتفاقية الثانية : التي تؤكد على تفعيل التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الطرفين وما يتضمنه الجانب الصيني من زيادة التواصل والتعاون في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة وتدريب المتخصصين في المجالات الذي يكون العراق فيها بحاجة ملحة لهم في عملية إعادة البناء والتطور .
- الاتفاقية الثالثة : التي تؤكد على تنشيط التعاون الثنائي في مجال الطاقة والكهرباء والاتصالات وإعادة البنية التحتية العراقية.
- الاتفاقية الرابعة : والتي تؤكد على التعاون العسكري بين الدولتين ومحاربة الإرهاب.
- الاتفاقية الخامسة : جاءت هذه الاتفاقية بشأن الإعفاءات المتبادلة لتأشير دخول الجوازات الدبلوماسية (24).

الاستنتاجات

- 1- أن الدول التي تندمج غالباً في أسلوب المقايضة التجارية يعود إلى هيكل صادراتها ونتيجة تنوع الإنتاج المحلي إلى اقتصادها وبشكل خاص المواد الأولية الخام التي تدخل كمستلزمات أو مدخلات في الصناعات التحويلية كما هو الحال في اندونيسيا على سبيل المثال
- 2- مثل أسلوب المقايضة التجارية خيارات تجارية إلى العديد من دول العالم نتيجة تعرض اقتصادها إلى المشاكل الاقتصادية أو النقدية والتي تتمثل بقلّة العملات من الصرف الأجنبي (الدولار أو اليورو) أو من المعادن الثمينة كالذهب خصوصاً في السنوات التي تنخفض فيها أسعار النفط الخام والسلع الأولية الأساسية في العالم مثل (النحاس , الفضة , الرصاص) أو الرز أو الكاكاو أو البن .
- 3- أن العراق سبق وان تعامل في أساليب المقايضة منذ الخمسينات القرن المنصرم وكانت السلع المقايضة ربما مع شركات تتمثل بسلع زراعية وصناعية وكان العراق يشتهر بهذه السلع على الصعيد الإقليمي على الأقل مثل التمور والأسماك والمنتجات الحيوانية والسلع الصناعية مثل البطانيات والسجاد البدوي , وعند تصاعد الصادرات العراقية من النفط الخام كان ذلك مستحقاً للاستخدام في هذه المنتجات في المقايضة التجارية مع دول العالم وخصوصاً الدول الاشتراكية (سابقاً).
- 4- أن إتباع هذا الأسلوب في التجارة الخارجية يعكس الشافية في التعالقات التجارية الدولية من خلال ما يحتويه من وضوح في المبادلات التجارية التي تتسم بين الأطراف , وان الجميع يعلم بأسعار السلع محل التبادل.
- 5- أن أسلوب المقايضة التجارية يمكن أن يوفر على الحكومة العناء من اجل الحصول على العملة الصعبة وتوجيهها للإنفاق الأصح بدلاً من أن تنفق على شراء بعض السلع التي من الممكن الحصول عليها واستيرادها مقابل تصريف سلع جاهزة ومتوفرة لدية , وبذلك يرتفع حجم الاحتياط النقدي في البلد

التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يمكن صياغة التوصيات التالية
- 1- العمل على تنويع الاقتصاد العراقي وضرورة تنمية المواد الأولية في الصناعات وتنمية السلع الزراعية وتقديم الدعم لهذين القطاعين لكي يساعد في زيادة الإنتاج وتنويع الإيرادات الأخرى غير النفطية , وهذا يخلق جو للمنافسة ما بين السلع محل التبادل (السلع المحلية مقارناً بالسلع الأجنبية) فيما يخص الجودة والكمية.
 - 2- ضرورة تبني أسلوب المقايضة التجارية والاتفاقيات الثنائية, وذلك لمعالجة المشاكل المالية في السنوات الأخيرة التي تعاني منها الموازنة العامة ولتوفير العملات النقدية والصرف الأجنبي في سنوات الوفرة , فهذا الأسلوب هو إنقاذ للاقتصاد الوطني عند تعرض الاقتصاد العالمي إلى مثل هذه الأزمات والانخفاضات في أسعار السلع الرئيسية
 - 3- العمل على تعزيز العلاقات التجارية والثنائية مع أكثر عدد من الدول وخصوصاً العلاقات الاقتصادية الجديدة و بالتحديد الدول التي سبق وان تعامل العراق معها في السابق بإحدى أساليب المقايضة التجارية ودخول السلع والمنتجات العراقية الأخرى غير النفطية في التجارة .
 - 4- ضرورة العمل بالمقايضة التجارة والاتفاقيات الثنائية لتجنب الفساد المالي والإداري من خلال ما تتضمنه هذه التجارة من شعور بالمسؤولية الوطنية.
 - 5 - ضرورة تفعيل الأساليب المقترحة حديثاً للعراق لكي يتم الاستفادة القصوى من الجانب الآخر المتعاقد من خلال تصريف السلع والمنتجات المحلية واستيراد سلع يكون المستهلك العراقي بحاجة لها أو ضرورة ضمن هيكل الاستيرادات العراقية على سبيل المثال (الشاي , والقهوة , الملابس , أجهزة الاتصالات الهاتفية والأثاث) فهذا بدوره يساعد على توفير العملات الصعبة ويساعد أيضا على زيادة الاحتياطات النقدية

المصادر والهوامش-

- (1) التجارة المتكافئة العالمية, الاقتصاديات المتحولة :
at: http: (THE Economic institute tich of in TERNAT:Onal
(2)unequal partners :ox famBriefing
not,september2006,at:http:(www.oxfam.org),8/4/2015.
3)Allen,D. canham,soviet Econmic war fare,AFFairs,was
hingtonpress,pp.110-111.
- 4- سبل تنمية الإيرادات العامة في العراق ,وزارة المالية ,ص5 ,
At:http: www.mofgov.ig/Lists/Researahas and studies
5- عباس جليل العويدي , نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق, رسالة
ماجستير , مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة القادسية , 2015 , ص 24.
6- كاظم كامل علاوي , محمد غالي راهي , تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات
الاقتصادية في العراق للمدة (2010-1974) , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ,
جامعة الكوفة , مجلد (9) , السنة 2013 , ص 221 , ص 232 .
7- هناء علي حسين القرشي , دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة العراقية ,
مجلة الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية,العدد (93) , المجلد الثاني , السنة 2012 ,
ص ص 405-406 .
- (8) د. كامل العضاض , هيكلية الاقتصاد لعراقي والمسالة الربعية
at:http: (2013/ar/ [www. Iraqi economists.net](http://www.Iraqi.economists.net)):.2015/11/6,
التنوع الاقتصادي : وهو رفع تدريجي لنسبة إسهام الموارد الاقتصادية الأخرى (عدى النفط) في
تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو تقليص تدريجي لنسبة إسهام النفط في تكوين الناتج المحلي ا لإجمالي
وهو هدف مهم لمستقبل الدولة النفطية ومنها العراق لا ن النفط ثروة ناضبة وسبباً رئيساً لاتبعاث
الغازات الدفيئة , إضافة إلى تذبذب أسعار النفط في العالم وطبق هذا البرنامج في كثير من دول العالم
والدول العربية .
- (9) د. كامل العضاض , هيكلية الاقتصاد العراقي والمسالة الربحية
at:http([www.Iraqi economists.net](http://www.Iraqi.economists.net)/ar.2015/11/6 (2013/
مؤشر الانكشاف التجاري : يعبر هذا المؤشر عن أهمية التجارة الخارجية ونسبة مساهمتها في الناتج
المحلي الإجمالي فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فان الدولة تكون أكثر تعرضاً إلى التقلبات

الاقتصادية التي يتأثر بها الاقتصاد العالمي , وخصوصاً الدول النامية , فمن الواضح أن اقتصاديات هذه الدول أكثر تعرضاً لهذه التقلبات الفجائية بسبب اعتمادها على العالم الخارجي وارتفاع الاستيرادات من الخارج , على عكس الدول المتقدمة التي تتمتع بارتفاع حجم الصادرات في تجارتها الخارجية , فان ارتفاع هذا المؤشر لديها يعكس درجة تقدمها وتحسن الميزان التجاري لديها .

(10) عبد الوهاب حمدي النجار , سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية , مطبعة الأزهر , بغداد , الطبعة الأولى , 1968 , ص 400 .

(11) عبد الكريم جابر شنجار العيساوي , المقايضة خياراً اقتصادياً وتجارياً لمواجهة الأزمة المالية في العراق

at:http:(www.iraqi_econmists.net.2015/9/5)

(12) وزارة التجارة , قسم العلاقات الخارجية , شعبة الاتفاقيات , بيانات غير منشورة .

13)OPEC, Annual statistical Bulletin, Vienna, 2015.

(14) بثينة حسيب سلمان الشريفي , السياسة في العراق المضامين والتوجهات بعد 2003 وفاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة , رسالة دكتوراه (غير منشوره) , مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , 2015 , ص 208 .

(15) وزارة التجارة , قسم العلاقات التجارية , شعبة دول الجوار , بيانات غير منشورة .

(16) المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي قانون رقم (40) لعام 1980

at:http:(www.iraq-lq-law.org)

(17) قانون (30) لعام 1928

at:http:(www.nazaha.iq/images/liws/kadaa/23.do)

(18) وزارة التجارة , قسم العلاقات الخارجية , شعبة الاتفاقيات , بيانات غير منشورة .

(19) بثينة حسيب سلمان الشريفي , مصدر سبق ذكره , ص 209 .

(20) وزارة التجارة , قسم العلاقات التجارية , شعبة دول الجوار , بيانات غير منشورة .

(21) بثينة حسيب سلمان الشريفي , مصدر سبق ذكره , ص 209 .

(22) بثينة حسيب سلمان الشريفي , مصدر سبق ذكره , ص 210 .

(*) ونقصد هنا بالمتعددة احتواء تلك الاتفاقيات على جوانب تجارية وعلمية وصناعية وثقافية

(23) بثينة حسيب سلمان الشريفي , مصدر سبق ذكره , ص 210 .

(24) اتفاقيات العراق مع الصين

at:http:(www.alsabaah.iq)31/12/2015